ملخص البحث

يدور هذا البحث حول " نائب الفاعل في القرآن الكريم " ، من خلال منهج وصفي يهدف إلى استصفاء صورة نائب الفاعل على مستويين ؛ الأول : مستوى كتب النحاة ، والثاني : من خلال القرآن الكريم ، وذلك بالمقارنة بين ما وصفه النحاة في كتبهم من قواعد ، وبين ما ورد في القرآن الكريم من هذه القواعد ، وذلك لمعرفة القواعد التي ذكرها النحاة ولم ترد في القرآن الكريم ، والقواعد التي لم يذكرها النحاة ، ووردت في القرآن الكريم ، وذلك لتكوين صورة واضحة متكاملة عن هذا الباب الذي كشفنا من خلال استقراء القرآن الكريم عن وجود عدد من القواعد لم ترد عند النحاة بالرغم من ورودها في القرآن الكريم ، كإقامة الجملة (اسمية ، فعلية ، نداء) ، والمصدر المؤول نائباً عن الفاعل ، وكذلك حذف عامل نائب الفاعل وحذف نائب الفاعل، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل عن حاجتنا الماسة لمراجعة نحونا العربي على ضوء استقراءنا للقرآن الكريم لأن القرآن الكريم إنما نزل بلسان عربي مبين .

Abstract

This paper deals with the pro-agent in the Quran. It adopts a descriptive method. The paper aims to clarify the pro-agent state at two levels: first in the grammarian books and second in the Holy Quran. A comparison is made between the rules grammarians stated in their books and the cases found in the Holy Quran of such rules. This is to identify the rules stated by grammarians and not mentioned in the Holy Quran and the rules grammarians did not state but are stated in the Holy Quran. This aims to give a clear integral image of this part found out through exploration of the Holy Quran; there is a number of rules not stated by grammarians despite the fact that they emerge in the Holy Quran e.g. considering the (nominal, verbal, call) sentence and the interpreted original a pro-agent. Another case includes deleting active element of pro-agent and deleting the pro-agent it self. This situation highlights an essential need to have Arabic grammar revised in the light of exploration, on of the Holy Quran as it has been revealed in a straight Arabic tongue.

تقديم

حمداً لك اللهم ، سبحانك ، لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحليم ، وصلاة وسلاماً على من آتيته جوامع العلم ، فكان أفصح من نطاق الضاد ، أما بعد :

فقد رأيت أن درس النحو قديماً وحديثاً ، يدور بعضه في فلك بعض ، فاللاحق يرث السابق بمسائله النحوية وشواهده ، ولقد رأيت شواهد النحو المختلفة التي تدور في مؤلفات النحاة القدماء تكاد تكون متوارثة ، متناسين ما في كتابنا العزيز من شواهد أكثر ثراء ووضوحاً ويسراً ، ولعل ما دفعهم إلى توارث هذه الشواهد أنهم لا يجدون عناء في ابتكارها، فالعودة إلى كتابنا العزيز تتطلب قراءة القرآن الكريم مراراً مع ما في ذلك من جهد وعناء، وهذا بالتالي يتطلب العودة إلى كتب إعراب القرآن وتفسيره ؛ وعليه فلقد رأيت أن أقوم بهذه الدراسة معتمداً على ما في كتابنا العزيز من شواهد ، وهي شواهد كثيرة تطالع قارئ القرآن في مواطن كثيرة ، متناسياً تلك الشواهد من كلام العرب (شعراً ونثراً) ، وتلك التي يميل المحدثون إلى ابتكارها .

إن دراسة النحو من خلال شواهد القرآن الكريم هو أمل نصبو إليه ، بحيث يعتمد واضعو مناهج النحو المختلفة على ما فيه من شواهد فصيحة ، وذلك لما في دراسة النحو بمسائله المختلفة من خلال القرآن الكريم من توضيح ما يغمض على محبي قراءة القرآن الكريم من معان قرآنية سامية ، وإظهار ما فيه من الفصاحة ووجوه إعجاز ، وهذا يغيب عن مريديه .

ولقد اخترت باباً نحوياً يأتي في الظل لباب آخر وهو نائب الفاعل الذي يتوارى خلف الفاعل ، فقل الاهتمام به ، فأحببت أن أقوم بدراسته توضيحاً وإثراء له بمزيد من الشواهد القرآنية ، جامعاً ومحللاً معتمداً على شرح آيات قليلة في متن البحث ، جامعاً باقي الشواهد في ملحق خاص أعددته لذلك ، معتمداً في هذه الدراسة على مظان النحو ، وإعراب القرآن وتفاسيره المختلفة في تدوين مسائله والتفصيل فيها ، وعززت ذلك بما استطعت أن أقف عليه من شواهد قرآنية ، بحيث تجد كل مسألة من مسائل البحث تتلوها شواهد قرآنية في متن البحث وملحقه .

وقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد وفصلين وخاتمة وملحق ، أما التمهيد فكان للحديث حول نائب الفاعل كجزء من مركب إسنادي فعلي . أما الفصل الأول فقد خصصته للحديث عن نائب الفاعل عند النحاة موضحاً وجهات نظرهم في مسائله المختلفة ، أما الفصل الثاني

فكان للحديث عن ورود نائب الفاعل في القرآن الكريم ، وقد قسمته إلى قسمين : الأول : بحسب الفعل المبني للمجهول ، والثاني : بحسب الأشياء التي تنوب عن الفاعل . أما الخاتمة ففيها النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة ، وأما الملحق ففيه الشواهد القرآنية على كل مسألة وردت في البحث ، والتي لم أكن – لكثرتها – أن أضعها في متن البحث .

وبعد ، فأسأل الله العلي القدير أن يوفقنا إلى ما فيه خدمة كتاب الله وعباده المسلمين وأسأله العفو إن تناسيت مسألة أو شاهداً .

والله ولي التوفيق .

تمهيد :

لقد اهتم النحاة القدامى بمسألة الفعل والاسم في مباحثهم النحوية اهتماماً كبيراً ، فقد ذكر سيبويه أن أمثلة الفعل قد أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون، ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع(1) . أما الزجاجي في جمله فقسم الفعل إلى فعل ماض، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى الدائم . وكان الزجاجي قد قصر الفعل على المضي والاستقبال ، وهو يرى أن فعل الحال في الحقيقية مستقبل لأنه يكون أولاً(3) .

وقد حاول النحاة التفريق بين الأفعال والأسماء ، فبينوا أن الاسم يختص بسماة تدور حول الصورة الإعرابية ، ومن حيث التضام لأدوات النداء ، وواو المعية ، وإلا في الاستثناء وواو القسم ، ومن حيث المعنى الذي يمكن أن يحد أو يعرف عن طريق المعجم ، وعدم دلالة الأسماء على الزمن ، وتقع الأسماء كذلك موقع المسند إليه فتأتي مبتدأ وفاعلاً ونائب فاعل ، ما عدا المصادر التي تقع موقع المسند ، وبذلك يؤدي وظيفة الفعل في العمل أو التعليق ، أما الأفعال فإنها تقوم بدور المسند دون المسند إليه(4) .

ولقد اتجه علماء اللغة إلى تحليل الجملة بعد أن أوسعوا الكلمة بحثاً ، فقسموها إلى : جملة اسمية وجملة فعلية وشبه جملة ، وكما نرى فإن تحليل الجملة يقوم على البدء بالجزء لينتهي بالكل .

وقد عرض عبد القاهر الجرجاني لتعلق الكام ، وعد التعليق جوهر الكلام بقوله "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بضعها بسبب بعض "(5) ، ثم بين أن التعليق يكون بتعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما .

فعلاقة الإسناد تكون بين اسمين أحدهما محدث عنه والآخر محدث به ، وتكون بين فعل أو ما في معناه من المشتقات المحضة وبين ما أخبر بها عنه مع تقدم الفعل أو ما في معناه .

ولا خلاف بين النحاة في أن الجملة تقوم على الإسناد الأصلي وطرفاه مسند ومسند إليه وقد وضح سيبويه المقصود بالمسند والمسند إليه بقوله " وهما لا يغني واحد منهما عن

---

(1) الكتاب لسيبويه : أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1991 ، ج1 ، ص: 12 .

(2) الجمل في النحو ، تصنيف : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ت: د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1985 ، ص: 104 . (3) الجمل : 85 .

(4) علم المعاني ، د. تامر سلوم ، منشورات جامعة تشرين ، 1977م ، ص : 436-439 .

(5) دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، ت: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة ، ص: 25 .

الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء "(1) .

وهذا قائم على أساس وظائف الكلمات في التركيب النحوي ، فالمسند هو الفعل في الجملة الفعلية ، والمسند إليه هو الفاعل ، والعلاقة بين الفعل وفاعله علاقة لزومية لإفادة المعنى .

فالجملة تبدأ في نظر النحويين من مسند ومسند إليه ، أي من فعل وفاعل ، أو فعل ونائب فاعل ، والحق أن النحويين عندما ذهبوا إلى أن الجملة هي الفعل والفاعل ، قالوا : إنها هي العمد التي لا تستغني عنها الجملة الفعلية ، فأطلقوا على ما سواهما مما يتعلق بهما فضلات كالمفعولات ، والتوابع ، والتمييز ، والحال والمستثنى(2) .

فالمركب الفعلي هو الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل لفعل تام سواء أكان مبنياً للمجهول أم مبنياً للمعلوم ، وهذه الهيئة هي المعروفة بالجملة الفعلية .

مما سبق يتضح أن الفعل هو الركن الركين الذي بنيت عليه نظرية العامل ، وهو الأصل الذي تفرعت منه أحكامها ، وهو أقوى عوامل الرفع والنصب بلا منازع ، وإليه ينسب رفع الفاعل ونائبه ، ونصب المفاعيل ، وما حمل عليها ، ونصب الحال والمستثنى وغير ذلك . يقول الإمام عبد القاهر : الفعل أصل في العمل(3) ، ومعنى ذلك أن الفعل يعمل مذكوراً أو محذوفاً مبنياً للمعلوم أو مبنياً للمجهول ، مشتقاً أو جامداً ، مقدماً أو مؤخراً، تاماً أو ناقصاً ، متعدياً أو لازماً .

وترى الدكتورة نجاة الكوفي(4) أن أركان الإسناد في الجملة الفعلية ، هي : الفعل والفاعل ونائب الفاعل .

فالأصل في بناء الجملة الفعلية أن تتألف من ركنين أساسيين : الفعل والفاعل ، ولكن لمقتضيات معنوية أو لفظية يمكن بناء الجملة الفعلية من الفعل ونائب الفاعل ، ولكن هل يحل نائب الفاعل محل الفاعل في الحكم اللفظي والمعنوي ، أي إسناد الفعل إليه حقيقة ؟ .

---

(1) الكتاب : 23/1 .

(2) راجع : الجملة العربية (دراسة لغوية نحوية) محمد إبراهيم حمادة ، 1984م ، ص : 37 .

(3) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) ، شرح الشيخ : خالد الأزهري الجرجاوي (-905هـ) ، ت : د. البدراوي زهران ، دار المعارف ، ط2 ، ص : 283.

(4) بناء الجملة ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، ص : 27 .

نقول إن نائب الفاعل ينوب عن الفاعل في بناء الجملة فقط ، وإسناد الفعل إليه على جهة وقوعه أو فيه إسناد نحوي مجازي وليس إسناداً معنوياً ، ومن ثم وجب تغيير صورة الفعل مع نائب الفاعل للدلالة على أنه مسند إلى غير فاعله .

وهناك عوامل أخرى غير الإسناد في كونه رابطاً بين الفعل والفاعل ، ومنها الحالة الإعرابية الخاصة بالفاعل ، فلا يوجد في الجملة الفعلية اسم مرفوع إلا الفاعل فقط ، وإذا وجد اسم مرفوع آخر فإنما يكون بالتبعية للفاعل ، أو لكونه عنصراً في مركب اسمي يكون هو نفسه فاعلاً أو عنصراً آخر غير الفاعل(1) .

وعليه ، فإن حديثنا في موضوع نائب الفاعل ، حديث عن تركيب إسنادي حقيقي بين عمدتين فعل وفاعل ، حذف الفاعل لأغراض بلاغية ، فقام من الفضلات - المفعول به المصدر، الجار والمجرور، الظرف - ما تسد مسده مجازاً لا حقيقة ، من أجل ذلك كان لا بد من معرفة آراء النحاة في التركيب الجديد الذي تقوم فيه فضلة بدلاً من عمدة ، ومن ثم نقارن بين ما ورد من آراء نحوية وبين تطبيقاتها في القرآن الكريم .

---

(1) بناء الجملة العربية : 106 .

الفصل الأول : نائب الفاعل عند النحاة :

إن النحاة قد قسموا الكلام إلى عمد وفضلات، فذكروا أن العمد أربعة وهي: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وأن العلاقة بين كل منهما هي الإسناد، وأن ما يتبقى بعد ذلك هي فضلات يمكن الاستغناء عنها، أي أن الجملة في العربية يمكن أن تكتفي بمبتدأ وخبر كجملة اسمية، وفعل وفاعل كجملة فعلية، وقد يوحي ذلك أن العرب لم يكن اهتمامهم بالفضلات كاهتمامهم بالعمد، إلا أن هذا الكلام مردود، ذلك أنهم اهتموا بكل أجزاء الكلام، ومثال ذلك ، أن الفعل إذا بني للمجهول ، وقام المفعول به أو غيره من مصدر أو جار ومجرور أو ظرف مقامة فإن هذا إنما هو من قوة عنايتهم بهذه الفضلات ، وعلى ذلك يؤكد أبو الفتح ابن جني في المحتسب في تفسيره لقوله تعالى " **يوم نَقُولُ لِجهنم** "(1) ، يقول : هذا يدل على أن قولنا: ضرب زيد ، ونحوه ، لم يترك ذكر الفاعل للجهل به ، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد - عرف الفاعل به أو جهل – لقراءة الجماعة "يوم تقول"، وهذا يؤكد قوة العناية بالمفعول به ، ثم يقول : ومن شدة العناية بالمفعول أن جاءوا بأفعال مسندة إلى المفعول ، ولم يذكروا الفاعل معها نحو : امتقع لون الرجل ، فهذا كإسنادهم الفعل إلى الفاعل"(2) .

إذن وبناء على ما سبق تتضح الأهمية التي يوليها النحاة للفضلات التي تنوب عن الفاعل وتأخذ أحكامه ، ومن أجل ذلك سنحاول التعرف على آراء النحاة النظرية في هذا الفصل ، ومن ثم دراسة تركيبية تحليلية لذلك في القرآن الكريم لمعرفة مدى التوافق بين ما ورد عند النحاة ، والقرآن الكريم .

تعريفه :

ذكره المبرد في المقتضب بعنوان " باب المفعول الذي لا يذكر فاعله " ، ويذكر حكمه وهو الرفع ، نحو : ضرب زيد ، وظُلم عبد الله ، لأنك حذفت الفاعل ، ولا بد لكل فعل من فاعل(3) .

---

(1) ق : 30 .

(2) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، ت علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1386هـ .

(3) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (-285هـ) ، ت: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت ، ج4 ، ص : 50 .

ويسميه آخرون " باب ما لم يسم فاعله " (1) ، وقد جاء توضيح ذلك في كتاب الكافية في النحو قال : مفعول ما لم يسم فاعله ، كل مفعول حذف فاعله ، وأقيم هو مقامه ، وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِل يفعل "(2) .

إلا أن الأمر قد استقر على تسميته " النائب عن الفاعل "(3) ، ويقلل صاحب الصبان استخدام مصطلح النائب عن الفاعل بأنه أولى وأخصر من قول كثير من النحاة " المفعول الذي لم يسم فاعله " ، وذلك لصدقه على : ديناراً في " أعطى زيد ديناراً " ، وعدم صدقه على الظرف ، وغيره مما ينوب عن الفاعل(4) .

إذن فنحن مع تسمية هذا الباب "نائب الفاعل" لأنه أحسن وأخصر، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً به في أصله، وغير مفعول به، كالمصدر، والظرف والجار والمجرور .

ويحتاج إلى نائب الفاعل شيئان ، أولهما : الفعل المبني للمجهول ، ويسميه بعض النحاة " الفعل المبني للمفعول " ، وكما سبق أن بينا ، والأول أحسن لأن نائب الفاعل قد يكون مفعولاً وغيره ، وثانيهما : اسم المفعول ، الذي يرفع نائباً عن الفاعل ، من أجل ذلك عرف النحاة نائب الفاعل بأنه : ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغير عامله على طريقة فُعل أو يفعل أو مفعول ، لأن اسم المفعول إنما يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، كما أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم(5) ، قال الإمام عبد القاهر : " إن اسم المفعول على موازنة الفعل المضارع المجهول "(6) ، وقال سيبويه(7) : " هذا باب ما جرى من الاستفهام

---

(1) شرح جمل الزجاجي، تأليف الإمام محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري (-761هـ) ، ت : د. علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، ص : 164 .

(2) كتاب الكافية في النحو ، تأليف الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ، المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (-646هـ) ، شرحه الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباداي النحوي (-686هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1985م ، ج1 ، ص : 83 .

(3) راجع : شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية أبن مالك ، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي ، دار الفكر ، ج1 ، ص : 286 ، وشرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (-769هـ) ، على ألفية الإمام أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (-672هـ) ، ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، ج1 ، ص : 499 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية ، ج1 ، ص : 61 ، والأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (-911هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج2 ، ص : 86 .

(4)،(5) حاشية الصبان : 61/1 . (6) العوامل المائة النحوية : 298 . (7) الكتاب : 108/1.

من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل " ، أما المبرد(1) فهو أكثر وضوحاً في ذلك من سيبويه ، يقول : " واسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذي معناه (يفعل) " .

وعلى ذلك فإن العامل الرافع لنائب الفاعل هو الفعل المبني للمجهول ماضياً أو مضارعاً ، أو اسم المفعول ، أما إن كان الفعل جامداً أو فعل أمر فلا يصح بناؤه للمجهول مطلقاً(2) . وإليك تفصيل ذلك(3) :

1- الفعل الماضي ، صحيح العين ، خالياً من التضعيف ، يضم أوله ، ويكسر ما قبل آخره، نحو : كسر كُسِر ، فَتَح فُتِح ، أَكرم أُكرِم .

2- الفعل المضارع ، يضم أوله ويفتح ما قبل آخره ، نحو : يرسم يرسم ، يحرك يحرك .

3- الماضي المبدوء بتاء (المضارعة أو غيرها) ، يضم الأول والثاني ، نحو : تَعلم تُعلم ، تَفَضل تُفُضل .

4- الماضي المبدوء بهمزة وصل ، يضم أوله وثالثه ، نحو : اعتَمد أُعتُمد ، انتصر أُنتُصر، استخرج أُستُخرج .

5- الماضي الثلاثي معتل العين (واويا أو يائياً) ، ففيه ثلاثة وجوه :
    أ- إخلاص ضم أوله، نحو: صام: صوم، باع: بوع ، قال : قُول ، حاك : حوك .
    ب- إخلاص كسر أول، نحو: صام : صِيم ، باع : بِيع ، قال : قِيل ، حاك : حِيك.
    ج- الإشمام(4) .

6- الماضي الثلاثي المضعف المدغم ، يجوز في أوله ثلاثة وجوه :
    أ- إخلاص الضم ، نحو : عد : عد ، رد : رد ، شَد : شُد .
    ب- إخلاص الكسر ، نحو : عد : عِد ، رد : رِد ، شَد : شِد .

---

(1) المقتضب : 119/2

(2) النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط5 ، 1975م ، ج2 ، ص : 107 .

(3) النحو الوافي : 98/2-107 ، بناء الجملة العربية : 115-117 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (-761هـ) ، ومعه كتاب : عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف : محمد محيي الدين ، دار الفكر ، ط6 ، 1974م ، ج2 ، ص : 155-158 ، شرح جمل الزجاجي : 164 ، شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، ت : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط1 ، 1982 ، ج2 ، ص : 603-607 ، حاشية الصبان : 662-665 ، شرح التصريح على التوضيح : 293/1-296 .

(4) وهو النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة ، بغير مزج بينهما ، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط ، شرح ابن عقيل : 505/1 .

ج- الإشمام .

7- الماضي المعتل العين على وزن انفعل وافتعل ، يجوز فيها ما جاز في سابقيه .

أ- إخلاص الضم ، نحو : انقاد : انقُود ، اختار : اختُور .

ب- إخلاص الكسر ، نحو : انقاد : انقِيد ، اختار : اختِير .

ج- الإشمام .

8- الأفعال الجامدة لا تتصرف مطلقاً ، نحو : نعم ، بئس ، ليس ، عسى ، أما " كان وأخواتها " ففيها خلاف بين من أجاز بناءها للمجهول ، ومن منع ذلك لثقله على اللسان(1) .

وبعد أن يتم بناء الفعل للمجهول بالصيغة التي تناسب الكلام ماضياً أو مضارعاً أو اسم مفعول ، يحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي(2) .

أولاً : الأغراض اللفظية :

1- الإيجاز ، ويسميه بعض النحاة " الرغبة في الاختصار " ، نحو : قوله تعالى " **فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ** "(3) .

2- المحافظة على السجع ، أي : المماثلة بين حركات الحروف الأخيرة ، نحو : من حسن عملُه عرِف فضلُه ، أي : عرف الناس فضلَه ، فلو قيل ذلك لتغيرت حركة اللام الثانية، ولم تكن مماثلةً للأولى .

3- المحافظة على الوزن للضرورة الشعرية ، وذلك نحو قول الأعشى :

علقتُها عرضاً وعلقتْ رجلاً   غيري ، وعلقَ أخرى غيرها الرجلُ

جاء في شرح التصريح : فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى لتصحيح النظم ، إذ لو قال : علقني الله إياها ، وعلقها الله رجلاً غيري وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم(4) .

ثانياً : الأغراض المعنوية :

---

(1) الأشباه والنظائر : 86/2 .

(2) النحو الوافي : 97/2 ، بناء الجملة : 113-115 ، شرح ابن عقيل : 499/1 ، حاشية الصبان : 61/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 286/1 .

(3) الحج : 60 .

(4) شرح التصريح على التوضيح : 286/1 .

1- العلم بالفاعل ، نحو قوله تعالى " **وخُلِقَ الإنسان ضعيفًا** "(1) ، إذ لا يخفى أن الخالق هو الله جلت قدرته .

2- الجهل بالفاعل ، نحو : سرق المنزل ، قُتل الحارس ، مع الجهل بالسارق والقاتل .

3- الخوف من الفاعل ، نحو : عذب السجين ، وأنت تعرف الفاعل ، وتخشى التصريح باسمه لكي لا ينالك أذى .

4- الخوف على الفاعل ، نحو : نُفذت الخطة بنجاح ، أو فُجرت القنبلة ، وأنت تعرف الفاعل فتحرص على إخفاء ذاته لخوفك أن يناله مكروه .

5- تنزيه الفاعل ، أي تعظيمه بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له ، نحو قوله تعالى "**وأَنا لا نَدري أَشَرٌ أُرِيد بِمن فِي الأرض أَم أَراد بِهم ربهم رشَدا** "(2) . فمع إرادة الشر بني الفعل للمجهول وحذف فاعله ، ومع إرادة الخير بني الفعل للمعلوم وذكر الفاعل ، أو تعظيمه بعدم ذكره مع المفعول به ، نحو : خالق الخنزير .

6- التركيز على الحدث ، نحو قوله تعالى " **وإذَا قُرِىء القُرآن فَاستَمِعوا له وأَنصِتُوا** "(3) ، فالأمر بضرورة الإنصات وحسن الاستماع يتعلق بالحدث ، وهو قراءة القرآن ، دون تقيد بقارئ معين .

7- في مقام الدعاء ، نحو قوله تعالى " **قُتِلَ أَصحاب الأُخْدودِ** "(4) ، لأن دلالة الكلام إنشاء وليس إخباراً .

فإذا حذف الفاعل لغرض بلاغي لفظي أو معنوي مما سبقت ، فإنه يقام نائباً عن الفاعل ، يحل محله ، ويخضع لكثير من أحكامه ، والذي يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء ، المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار والمجرور .

1) المفعول به :

يذكر النحاة(5) أن الأصل في النيابة عن الفاعل للمفعول به ، قالوا " المفعول الذي لا يذكر فاعله "(6) ، ويفسر المبرد ذلك بقوله " فلما لم يكن للفعل من الفاعل بد ، وكنت هاهنا قد حذفته ، أقمت المفعول مقامه ، ليصح الفعل بما قام مقام فاعله "(7) .

---

(1) النساء : 28 .

(2) الجن : 10 .

(3) الأعراف : 204 .

(4) البروج : 4 .

(5) المقتضب : 50/4 .

(6) السابق .

(7) حاشية الصبان : 61/2 ، كتاب الكافية في النحو : 83/1 .

فإذا كان الفعل متعدياً لواحد ، فإنه يقام نائباً عنه باتفاق النحاة إن لم يوجد غير المفعول به ، نحو : ضرب العاصي . أما إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول فهو ينقسم إلى ما يأتي :

أ) ما يتعدى إلى مفعولين ، وهو ينقسم إلى قسمين :

1- في باب كسا ، وهو ما ليس خبراً في الأصل عن الأول ، فالغالب إنابة المفعول الأول لأنه الفاعل في المعنى ، ويبقى الثاني منصوباً ، نحو : أُعطي الفقير درهماً أو كُسي الفقير جبة .

ويجوز إقامة الثاني إذا أمن اللبس ، نحو : منح العبد الحريةَ ، ونحو : أُعطي الدرهم زيداً ، لأنهما جميعاً مفعول بهما ، فجاز لذلك أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل(1) . أما ما لم يؤمن التباسه ، نحو : أعطيت زيداً عمراً ، فلا يجوز بالاتفاق ، بل يتعين إنابة الأول ، وهناك خلاف شديد بين النحاة في إنابة المفعول الثاني لا أرى مسوغاً للخوض فيه(2) .

2- أما باب ظن وأخواها وهو ما كان خبراً في الأصل عن الأول ، فالغالب منع إنابة المفعول الثاني أمنت اللبس أم لا ، كان نكرة والأول معرفة أم لا .

وقال بعض النحاة ، يجوز إقامة الثاني إذا أُمن اللبس ، نحو : ظُن زيداً قائم وإذا لم يكن جملة ، لأن الجمل في الأصح لا يجوز أن تقع فاعلاً أو نائباً عن الفاعل(3) .

ب) ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل :

ينوب الأول عن الفاعل ويبقى الثاني والثالث منصوبين ، نحو : أعلم محمد فرسك مسرجاً ، ويجوز إقامة الثاني إذا أُمن اللبس نحو : أعلم محمداً فرسك مسرجاً ، ويمتنع إقامة المفعول الثالث ، وقد أجازه بعضهم إذا أُمن اللبس ، نحو : أعلم محمداً فرسك مسرج(4) .

أما التقديم والتأخير بين المفعولات بعضها مع بعض أو مع الفعل فهو جائز إذا أمن اللبس ، يقول سيبويه " وإن شئت قدمت وأخرت "(5) ، ويقول المبرد(6) : " واعلم أن التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار في هذا الباب ، مثله في الفاعل يجوز منه ما جاز في ذلك ، تقول : أُعطي زيد درهماً ، وأعطي درهماً زيد ، ودرهماً أُعطي زيد ، وزيد أعطي درهماً .

---

(1) الكتاب : 42/1 .   (2) راجع : الكتاب : 42/1 ، المقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر الجرجاني ، ت : د. كاظم بحر مرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، 1386هـ ، ج1 ، ص : 350 ، المقتضب : 50،51/4 ، شرح التصريح على التوضيح : 292/1 ، حاشية الصبان : 68/2.

(3) حاشية الصبان : 69/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 292/1 .

(4) حاشية الصبان : 69/2 .   (5) المقتضب : 53/4 .   (6) المقتصد : 351/1 .

2) المصدر :

وينوب المصدر عن الفاعل بشرط أن يكون مصدراً متصرفاً مختصاً بوصف أو بإضافة ، نحو قوله تعالى " **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصور نَفْخَةٌ واحِدةٌ** "(1) ،فالمصدر النائب عن الفاعل متصرف مختص بالوصف (2) .

3) الظرف :

وينوب الظرف بنوعيه عن الفاعل إذا كان متصرفاً مختصاً بوصف أو بإضافة كالمصدر ، فالزماني ، نحو : صيم رمضان ، والمكاني ، نحو : جلس أمام الأمير ، فرمضان وأمام متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية وغيرها ، ومختصان الأول بالعلمية والثاني بالإضافة(3) .

4) الجار والمجرور :

وينوب الجار والمجرور عن الفاعل سواء أكان الفعل لازماً أم لا ، نحو قوله تعالى "**ولما سقِطَ فَي أَيدِيهِم**"(4) ، و" سير بزيد " ، لأن المجرور بحرف الجر مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل(5) . ويشترط بعض النحاة لإنابة الجار والمجرور أن يكون الإسناد إليهما مفيداً(6) . يقول الجرجاني : ذهب زيد ، فيكون الجار والمجرور في موضع رفع إسناد الفعل إليه(7) .

ويضيف بعض النحاة إلى ما سبق في النيابة عن الفاعل الجملة المحكية بالقول لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد ، بسبب قصد لفظها ، نحو قوله تعالى " **وإذَا قِيلَ لَهم لا تُفْسِدوا فِي الأرض** "(8) ، وكذلك المؤول بالمفرد ، نحو : عرف كيف جاء على ، والتقدير : عرف كيفية مجيء علي(9) .

والأشياء السابقة يصلح كل واحد منها أن يكون نائباً عن الفاعل مع عدم وجود غيره، فإذا وجد في الجملة أكثر من واحد يصلح للنيابة عن الفاعل فلا يجوز أن ينوب عن الفاعل

---

(1) الحاقة : 13 .

(2) الكتاب : 42/1 ، وراجع : حاشية الصبان : 289/2 ، النحو الوافي : 115/2 .

(3) الكتاب: 42/1، وراجع شرح التصريح على التوضيح : 290/1.

(4) الأعراف : 149 .　　(5) راجع : شرح التصريح على التوضيح : 287/1 .

(6) النحو الوافي : 118/2 .　　(7) المقتصد : 353/1 .　　(8) البقرة : 11 .

(9) النحو الوافي : 113/2 .

إلا واحد فقط ، لأن نائب الفاعل لا يتعدد ، وهو في ذلك كالفاعل . وقد اختلف النحاة في الأحق بالنيابة عن الفاعل في وجود أكثر من واحد ، فقال البصريون : المفعول به مع وجود غيره ، نحو : ضرب اللص ضرباً شديداً أمام الأمير في داره ، ويقول الجرجاني(1) : ولو قلت : ضر زيد الضرب ، لم يستقم أن ترفع الضرب وتنصب زيداً ، لأن الضرب مصدر وليس بمفعول به ، أما أهل الكوفة فيرون جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده يقولون : ضرب اللص ضرب شديد أمام الأمير في داره ، وقد وافقهم الأخفش بشرط تقدم النائب عن الفاعل على غيره ، والحق في اختيار نائب الفاعل أن نختار ما له أهمية سواء كان المفعول به أو غيره ، فقد تكون الأهمية للمصدر ، أو الظرف ، نحو : خطفت الحقيبة أمام الحاضرين، وقد يكون الأهمية للجار والمجرور نحو : سرق السلاح في دار الشرطة .

أما إذا حذف الفاعل مع عدم وجود المفعول به ، فتجوز نيابة كل واحد من هذه الأشياء فلا أولوية لواحد منها ، وتميل الأولوية للمصدر ثم للجار والمجرور ، وأرى أن الأولوية تكون كما في السابق للأهمية فيختار الأكثر أهمية ويقام نائباً عن الفاعل(2) .

فإذا حل مما سبق من ألفاظ : مفعول به ، مصدر ، ظرف ، جار ومجرور أو غيره، محل الفاعل أعطي ما كان للفاعل من أحكام ، وهي(3) :

- يصير عمدة بعد أن كان فضلة .
- يجب تأخيره عن الفعل بعد أن كان تقديمه جائزاً .
- لا يستغنى عنه بعد أن كان جائزاً الاستغناء عنه .
- يؤنث الفعل إذا كان نائبه مؤنثاً .
- يجب رفعه بعد أن كان منصوباً .

وسبق أن بينا أن حذف الفاعل يتبعه تغير فعله إلى فُعِل (ماضياً) أو يفعل (مضارعاً)، أو مفعول ، أي أن العامل في نائب الفاعل شيئان ، هما : الفعل المبني للمجهول (ماضياً أو مضارعاً) ، واسم المفعول الذي يشترط النحاة لرفعه نائب الفاعل أن يكون اسم الفاعل اسماً ظاهراً ، نحو : أمضروب الزيدان ؟ أو ضميراً بارزاً ، نحو : أمظلوم أنت ؟

---

(1) المقتصد : 352/1 .

(2) راجع : النحو الوافي : 2/119-121 ، شرح التصريح على التوضيح : 1/290-291 ، حاشية الصبان : 2/67-68 ، كتاب الكافية في النحو : 1/84-85 .

(3) شرح ابن عقيل : 499/1 ، شرح الكافية الشافية : 603/2 ، حاشية الصبان : 61/2 .

وعلى ذلك فلا يجوز أن نقدر المرفوع ضميراً مستتراً بعد اسم المفعول ؛ كما في قوله تعالى " **ونُخْرِج له يوم الْقِيامةِ كِتَابا يلْقَاه منشُورا** "(1) .

ومما سبق يتضح أن نائب الفاعل يدخل في بناء الجملة الفعلية ، وهذا هو الأصل ، ولكنه قد يدخل في بناء الجملة الاسمية ، ويسد مسد الخبر ، إذا كان المبتدأ اسم مفعول نحو : أمظلوم أنت ؟ أو : أمهضوم حق الضعيف ؟ .

ويدخل نائب الفاعل في بناء الجملة الاسمية أيضاً إذا كان الخبر اسم مفعول يرفع اسماً ظاهراً ، نحو : الصبر محمود عواقبه .

وكذلك إذا كان نعتاً سببياً ، نحو : أنت قاض مشهور عدله(2) .

وبعد هذا التطواف في الكتب النحوية القديمة والحديثة واستخلاص آراء النحاة في نائب الفاعل ، ما أحوجنا أن نستخلص صورة نائب الفاعل من القرآن الكريم بصوره التركيبية المختلفة محللين ومفسرين ومقارنين ، لتكوين صورة واضحة عنه نظرياً وعملياً .

---

(1) الإسراء : 13 .

(2) راجع بناء الجملة : 121-122 .

الفصل الثاني : نائب الفاعل في القرآن الكريم :

ولما كان النائب عن الفاعل في القرآن الكريم قد ورد كثيراً لفعل مبني للمجهول أو لاسم مفعول ، وقد ورد ظاهراً ، اسماً ظاهراً ، واسم إشارة ، واسم موصول ، وضميراً ؛ مستتراً وبارزاً وجاراً ومجروراً ومصدراً وظرفاً وغير ذلك ، فإننا سنحاول أن نوضع صورته في القرآن الكريم بطريقتين ، الأولى عن طريق بيان وتوضيح العامل في نائب الفاعل (الفعل المبني للمجهول ، واسم المفعول) ، والثانية عن طريق بيان وتوضيح أنواع النائب عن الفاعل .

أولاً : العامل في نائب الفاعل :

بينا فيما سبق أن الفاعل إذا حذف غُير عامله إلى فُعِل (ماضياً) ، أو يفعل (مضارعاً) أو مفعول ، وسيتضح مما ورد في القرآن الكريم أنواع العامل في نائب الفاعل وذلك كما يلي:

1) الفعل : وينقسم الفعل العامل في نائب الفاعل إلى ما يلي :

أ- ماض، وقد ورد الفعل ماضياً مبنياً للمجهول أكثر من وروده مضارعاً ، ورد حوالي خمسمائة وثماني عشرة مرة تقريباً :

- قال تعالى " **والذِين يؤْمِنُون بِما أُنزِلَ إِليك وما أُنزِلَ مِن قبلِك وبِالآخِرةِ هم يوقِنُون** "(1) .

(أنزل) فعل ماض مبني للمجهول(2) ، ونائب الفاعل ضمير في أنزل يعود على ما، وهو اسم ما لم يسم فاعله(3) ، وقد جاء بالفعل بلفظ الماضي ، مع أن القرآن بأسره ، والشريعة عن آخرها لم يكن منزلاً وقت إيمانهم ، قلنا : إنه أراد الإيمان بالمنزل كله ، وإنما عبر عنه ، بلفظ الماضي ، وإن كان بعضه مترقباً تغليباً للموجود على ما لم يوجد(4) .

- وقال تعالى " **حرمتْ عليكُم أُمهاتُكم** "(5) .

---

(1) البقرة : 4 . (2) التبيان في إعراب القرآن ، تأليف : أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، دار ابن خلدون ، ج1 ، ص : 13 ، وإعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ، دار الإرشاد ، حمص ، 1988م ، ج1 ، ص : 24 .

(3) إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (-338هـ) ، ت : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، 1985م ، ج1 : ص : 182 .

(4) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تأليف : أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر ، ج1 ، ص : 136. (5) النساء : 23 .

(حرمت) فعل ماض مبني للمجهول(1) (أمهاتكم) اسم ما لم يسم فاعل يقوم مقام الفاعل ، قال محمد بن يزيد : لأنه مع الفعل جملة كالفاعل ولا يستغني عنه الفعل كما لا يستغني عن الفاعل(2) ، وقد حذف الفاعل هنا للعلم به ، وهو الله تعالى ، ولذلك فالتحريم هنا للتأبيد ، خلافاً لمن قال أنه لا تصريح فيها أن المحرم هو الله(3) .

- وقال تعالى " **أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ** "(4) .

(بهيمة الأنعام) اسم ما لم يسم فاعله ، أي أحل لكم أكلها والانتفاع بها(5) .

ب- مضارعاً : وقد ورد الفعل المبني للمجهول مضارعاً أقل قليلاً من وروده ماضياً ، إذ قد ورد خمسمائة مرة ، ولا أعتقد أن هذا الفرق القليل ذو تأثير كبير في كون الفعل ماضياً أو مضارعاً مبنياً للمجهول .

- قال تعالى " **وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ اللّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ** "(6) .

(يوصل) فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو(7) .

- وقال تعالى " **قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ** "(8) .

(ستغلبون وتحشرون) يقرآن بالتاء على الخطاب ، أي واجههم بذلك ، وبالياء تقديره: أخبرهم بأحوالهم فإنهم سيغلبون ويحشرون ، وقيل نزلت يوم بدر ، وقيل : هم اليهود(9) .

- وقال تعالى " **إِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً** "(10) .

(يورث) بالبناء للمجهول(11) قرأ الجمهور : يورث بفتح الراء مبنياً للمفعول ، وقرأ الحسن : بكسرها مبنياً للفاعل ، وكثر الخلاف في كلاله . وملخص ما قيل فيها : أنها الوارث ، أو الميت الموروث ، أو المال الموروث ، أو الوراثة ، أو القرابة ، وظاهر قوله : يورث ، أي : يورث منه ، فيكون هو الموروث لا الوارث(12) .

---

(1) إعراب القرآن الكريم للدرويش : 191/2 . (2) إعراب القرآن للنحاس : 444/1 .

(3) البحر المحيط في التفسير ، محمد بن يوسف ، الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (-754هـ) ، مراجعة : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، 1992م ، ج3 ، ص : 577 ، 578 .

(4) المائدة . (5) إعراب القرآن للنحاس : 3/2 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(6) البقرة : 27 . (7) إعراب القرآن للدرويش:70/1 . (8) آل عمران : 12 .

(9) التبيان : 126/1 ، والكشاف : 414/1 . (10) النساء : 12 .

(11) إعراب القرآن للدرويش : 175/2 .

(12) البحر المحيط : 546/3-547 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

ج - ثلاثي معتل العين :

وقد ورد الفعل المبني للمجهول من فعل ثلاثي معتل العين في القرآن الكريم اثنتين وأربعين مرة تقريباً ، وذلك كما يلي :

- وقال تعالى " **وإذَا قِيلَ لهم لا تُفْسِدواْ فِي الأرض** "(1) .

(قيل) فعل ماض ، والأصل : قُوِلَ أُلغيت حركة الواو على القاف فانكسر ما قبل الواو فقلبت ياء ، قال الأخفش : ويجوز قُيل بضم القاف وبالياء ، ومذهب الكسائي : إشمام القاف الضم ليدل على أنه لما لم يسم فاعله(2) .

- وقال تعالى " **وحِيلَ بينَهم وبين ما يشْتَهون** "(3) .

والأصل في (حيل) حول فقلبت حركة الواو على الحاء فانقلبت ياء فحذفت حركتها لثقلها(4) .

- وقال تعالى " **وقِيلَ يا أَرض ابلَعِي ماءكِ ويا سماء أَقْلِعِي وغِيض المْاء** "(5) .

(وغيض الماء) يقال : غاض الماء غِيضتُه ، ويجوز : غُيض الماء ، بضم الغين(6) .

ومن الملاحظ على هذا النوع من الأفعال أنها وردت جميعاً بإخلاص فاء الفعل للكسر ، ويجوز فيها الإشمام ، ولم تأت بالحالة الثانية وهي إخلاص الضم ، وذلك لثقلها على اللسان وخفة إخلاص الكسر .

د- فعل مبدوء بهمزة وصل :

وقد ورد هذا النوع مبنياً للمجهول في القرآن الكريم ستة عشر مرة ، وذلك كما يلي:

- قال تعالى " **فَلْيؤَدِ الذِي اؤْتُمِن أَمانَتَه** "(7) .

(اؤتمن) فعل ماض مبني للمجهول(8) ، والقراءة أن تنطق بهمزة ساكنة بعد ذال الذي أو الياء(9) ، وهي وزن افتعل من الأمن(10) .

هـ – فعل ثلاثي مضعف مدغم :

وقد ورد في القرآن الكريم في أحد عشر موضعاً .

- قال تعالى " **إن كان قَميصه قُد مِن قُبلٍ** "(11) .

---

(1) البقرة : 11 .

(2) إعراب القرآن للنحاس : 188/1 .

(3) سبأ : 54 .

(4) إعراب القرآن للنحاس : 357/3 .

(5) هود : 44 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 286/3 ، والتبيان : 40/2 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(7) البقرة : 283 .

(8) الكشاف: 406/1.

(9) إعراب القرآن للدرويش : 444/1 .

(10) البحر المحيط : 744/2 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(11) يوسف : 26 .

(قُد) أي : شق بالبناء للمجهول[1] ، وفي بناء (قد) للمفعول ستر على من قده ، لأن الشاهد كان من أهل المرأة ، فراعى ذلك[2] .

و- فعل مبدوء بالتاء :

وقد ورد في القرآن الكريم مرتان في سورة المائدة ، وهي :

- قال تعالى " **فَتُقُبِّلَ مِن أَحدِهما** "[3] .
- وقال تعالى " **ما تُقُبِّلَ مِنْهم** "[4] .

قرأ الجمهور : ما تقبل مبيناً للمفعول ، وقرأ يزيد بن قطيب : ما تقبل مبيناً للفاعل، أي : ما تقبل الله منهم[5] .

وبعد ، فإن الفعل المبني للمجهول في القرآن الكريم قد ورد كثيراً ، وبأنماط مختلفة ؛ ماضياً ، ومضارعاً ، وثلاثياً معتل العين ، ومبدوءاً بهمزة وصل وبالتاء ، وثلاثياً مضعفاً مدغماً . ولنا عليه الملاحظات التالية :

1- أكثر الأفعال وروداً في القرآن الكريم الفعل ماضياً يليه المضارع .
2- أقل الأفعال وروداً في القرآن الكريم المبدوء بالتاء .
3- الفعل الثلاثي المعتل العين جاءت صياغته للمبني للمجهول بإخلاص الفاء فيه للكسر ويجوز فيه الإشمام .
4- لم يرد في القرآن الكريم فعل مبني للمجهول فيه إخلاص الضم ، أو فعل ثلاثي معتل العين مسنداً لتاء الفاعل ، أو فعل على وزن افتعل ، أو فعل على وزن انفعل .
5- لم يرد الفعل الماضي في القرآن الكريم ليدل على حدث وقع في الزمن الماضي وانقطع، بل لاحظنا أنه دل على الماضي ، ويدل على الحاضر ، وعلى ما سيأتي في المستقبل .

2) اسم المفعول :

وقد ورد في القرآن الكريم اسم المفعول يرفع نائباً عن الفاعل ظاهراً أو جاراً ومجروراً وذلك كما يلي :

أ- يرفع اسماً ظاهراً نائباً عن الفاعل :

- قال تعالى " **جناتِ عدنٍ مفَتحةً لهم الأبواب** "[6] .

---

[1] إعراب القرآن للدرويش : 475/4 . [2] البحر المحيط: 662/6، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق.

[3] المائدة : 27 . [4] المائدة : 36 . [5] البحر المحيط : 244/4 .

[6] ص : 50 .

رفعت الأبواب لأنها اسم ما لم يسم فاعله(1) ، وقد رد أبو حيان على من قال إن الأبواب هي بدل الضمير في مفتحة(2) ، (فالأبواب) نائب فاعل لمفتحة لأنه اسم مفعول(3) .

ب- يرفع جاراً ومجروراً نائباً عن الفاعل :

- قال تعالى " **وعلى المولودِ له رزقُهن وكِسوتُهن بِالمعروفِ** "(4) .

(على المولود) الألف واللام بمعنى الذي (وله) القائم مقام الفاعل(5) . والمعنى : وعلى الذي يولد له ، وهو الوالد ، وله في محل الرفع على الفاعلية ، فإن قلت : لم قيل المولود له دون الوالد ؟ ، قلت : ليعلم أن الوالدات إنما ولدن لهم ، لأن الأولاد للآباء(6) .

- وقال تعالى " **غيرِ المغضوبِ عليهم** "(7) .

(عليهم) في موضع رفع لأنه اسم ما لم يسم فاعله(8) ، و(المغضوب) مفعول من غضب عليه ، والقائم مقام الفاعل عليهم ، ولذلك لم يجمع ، لأن اسم الفاعل والمفعول إذا عمل فيما بعده لم يجمع جمع السلامة(9) .

وبعد ، فيتضح مما سبق قلة ورود اسم المفعول عاملاً ، والمعنى أن اسم المفعول قد ورد كثيراً في القرآن الكريم إلا أنه غير عامل ، لأن اسم المفعول إذا عمل رفع نائباً عن الفاعل (اسماً ظاهراً أو جاراً ومجروراً) ، أو جر مضاف إليه لكنه لا يرفع نائب فاعل ضميراً مستتراً :

1- تواتر اسم المفعول رافعاً لنائب فاعل قليلاً جداً بالرغم من كثرة تواتره غير عامل .
2- لم يرفع نائباً عن الفاعل مصدراً ولا ظرفاً .
3- رفع نائباً عن الفاعل اسماً ظاهراً وجار ومجروراً .

وبشكل عام فإن الفعل المبني للمجهول قد تواتر في القرآن الكريم بصورة كثيرة جداً بالمقارنة باسم المفعول .

---

(1) إعراب القرآن للنحاس : 468/3 .　　(2) البحر المحيط : 167-166/9 .

(3) إعراب القرآن للدرويش : 373/8 ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(4) البقرة : 233 .　　(5) التبيان : 97/1 .

(6) الكشاف : 370/1 .　　(7) الفاتحة : 7 .

(8) إعراب القرآن للنحاس : 176/1 .　　(9) التبيان : 8/1 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

ثانياً : أنواع النائب عن الفاعل :

1) المفعول به :

وقد ورد المفعول به في القرآن الكريم كثيراً جداً نائباً عن الفاعل ، فالكثير المستفيض في القرآن الكريم قيام المفعول به مقام الفاعل جاء ذلك في ألف وواحد وعشرين مكاناً ، أظهرت قيام المفعول به نائباً عن الفاعل في صور شتى منها : اسم ظاهر ، اسم إشارة ، اسم موصول ، ضمير مستتر (هو ، هي ، أنت) ، ضمير متصل (واو الجماعة ، تاء الفاعل ، ألف الاثنين) ، وغير ذلك مما سنعرضه مفصلاً ، وذلك كما يلي :

أ- اسماً :

وقد ورد نائب الفاعل اسماً في القرآن الكريم في مائتين وخمسة وتسعين موطناً ، وهي تدور في معظمها كاسم ظاهر واسم موصول واسم إشارة ، وذلك كما يلي :

1- اسم ظاهر : وورد في مائتين وأربعة وستين موطناً في صور تركيبية مختلفة ، فقد جاء بعد الفعل مباشرة ، أو سبقه جار ومجرور أو جاء بعده جار ومجرور أو ظرف أو غير ذلك، وذلك كما يلي :

أ) بعد الفعل مباشرة :

- قال تعالى " **وقُضِي الأمر** "(1) .

بني الفعل للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به ، لأنه لو أُبرز وبني الفعل للفاعل لتكرر الاسم ثلاث مرات وهو من وضع الماضي موضع المستقبل ، وعبر بالماضي عن المستقبل لأنه كالمفروغ منه الذي وقع ، والتقدير ويقضي الأمر . ويضيف أبو حيان : الإيجاز ، فإن في هاتين الكلمتين يندرج جميع أحوال البلاد منذ خلقوا إلى يوم التناد(2) .

- وقال تعالى " **وإذَا قُرِىء القُرآن فَاستَمِعوا له وأَنصِتُوا لعلكُم تُرحمون** "(3) .

(القرآن) نائب فاعل(4) ، وظاهرة وجوب الاستماع والإنصات في وقت قراءة القرآن في صلاة وغير صلاة(5) .

- وقال تعالى " **لقَالُواْ إنما سكرتْ أبصارنَا** "(6) .

(سكرت) حيرت أو حبست من الأبصار(7). وقرأ الحسن ومجاهد وابن كثير : سكرت

---

(1) البقرة : 210 . (2) البحر المحيط : 345/2-347 . (3) الأعراف : 204.

(4) إعراب القرآن للدرويش : 5522/3 . (5) الكشاف : 139/2 وإعراب القرآن للنحاس : 173/2 . (6) الحجر : 15 . (7) الكشاف : 388/2 .

بتخفيف السين وكسر الكاف مخففة مبيناً للمفعول ، وقرأ باقي السبعة بشدها مبنياً للمفعول(1).

ب) نائب فاعل يسبقه جار ومجرور :

ومن المعلوم أن التقديم في العربية إنما هو للاهتمام والعناية بالمقدم ، وقد ورد نائب الفاعل في القرآن الكريم يسبقه أو يتقدم عليه جار ومجرور ، وذلك كما يلي :

- قال تعالى " **ولا يقْبَلُ مِنْها شَفَاعةٌ ولا يؤْخَذُ مِنْها عدلٌ** "(2) .

(شفاعة) اسم ما لم يسم فاعله وكذا (عدل)(3) ، (منها) في الموضعين يجوز أن يكون متعلقاً بيقبل ويؤخذ ، ويجوز أن يكون صفة لهما فلما قُدم انتصب على الحال(4) ، وبناؤه للمفعول أبلغ لأنه في اللفظ أعم ، وقُرأ : ولا تقبل بالتاء ، وهو القياس ، ومن قرأ بالياء فهو أيضاً جائز فيصح لمجاز التأنيث ، وحسنه أيضاً الفصل بين الفعل ومرفوعه(5) .

- وقال تعالى " **زين ِللناس حب الشهواتِ** "(6) .

اسم ما لم يسم فاعله(7) ، والمزين هو الله سبحانه وتعالى للابتلاء(8) ، وقيل المزين الشيطان ، وتقديم الجار والمجرور للناس فيه توبيخ لمعاصري الرسول صلى الله عليه وسلم من اليهود وغيرهم المفتونين بالدنيا(9) .

ج) نائب فاعل محصور بإلا :

وقد ورد ذلك قليلاً في القرآن الكريم ليفيد حصر نائب الفاعل بعد إلا مع ما في الحصر من معنى بلاغي ، وقد جاء ذلك في ستة مواطن ، وذلك كما يلي :

- قال تعالى " **فأصبحوا لا يرى ِإلا مساكِنُهم** "(10) .

يقرأ (مساكنهم) بالرفع ، وهو القائم مقام الفاعل(11) ، وقرئ (يرى) ومساكنهم بالنصب، وقُرئ (تُرى) (مساكنُهم) بالرفع ، وهذا لا يجوز إلا في الشعر ، وبعض النحاة يجيزونه في الكلام وحصر الرؤية بمساكنهم فيه تشديد العقاب عليهم ، لأنهم أول ما رأوا العذاب أن الريح كانت تحمل الفسطاس والطعينة فترفعها في الجو حتى ترى كأنها جرادة(12).

---

(1) البحر المحيط : 470/6 ، والتبيان : 72/2 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(2) البقرة : 48 . (3) إعراب القرآن للنحاس: 222/1. (4) التبيان : 35/1 .

(5) البحر المحيط:308/1. (6) آل عمران : 14 . (7) إعراب القرآن للنحاس:360/1 .

(8) الكشاف : 416/1 . (9) البحر المحيط : 50/3 ، لمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(10) الأحقاف : 25 . (11) إعراب القرآن للنحاس : 170/4 والتبيان : 235/2 .

(12) الكشاف : 524/3 ، البحر المحيط : 446/9 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

2- نائب الفاعل اسم موصول :

وقد جاء ذلك في سبعة وعشرين موطناً ، ويتراوح الاسم الموصول بين (من) و(ما)، (الذين) ، (الذي) .

أ) الذين : قال تعالى " **لُعِن الَّذِين كَفَرواْ** "(1) اسم ما لم يسم فاعل(2) .

ب) من : قال تعالى " **ذَلِكَ يوعظُ بِهِ من كَان مِنكُم يؤْمِن بِاللَّهِ** "(3) ، (يوعظ) مضارع مبني للمجهول ، (من كان) اسم موصول في محل رفع نائب فاعل يوعظ(4) .

ج) ما : قال تعالى " **وأُحِلَّ لَكُم ما وراء ذَلِكُم** "(5) ، (أحل) فعل ماض مبني للمجهول ، (ما) اسم موصول نائب فاعل(6) .

د) الذي : قال تعالى " **فَبهِتَ الَّذِي كَفَر** "(7) .

(الذي كفر) الذي في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله(8) .

3- نائب فاعل اسم إشارة :

وهو أقل الأسماء وروداً في القرآن الكريم نائباً عن الفاعل ، إذ جاء في أربعة مواضع فقط ، تتراوح بين (هذا) و(ذلك) ، وذلك كما يلي :

- قال تعالى " **وقَالُوا لَولا نُزلَ هذَا الْقُرآن** "(9) .

حذف الفاعل لإنكارهم له، وقولهم : هذا القرآن ، ذكر له على وجه الاستهانة به(10) .

- وقال تعالى " **وحرم ذَلِك علَى الْمؤْمِنِين** "(11) .

(ذلك) يريد الزنا ، لأن الآية منسوخة بالإجمالي(12) .

4- جار ومجرور يسبق الفعل المبني للمجهول :

ومعلوم لما لتقديم الجار والمجرور على الفعل من قيمة بلاغية ، وقد جاء ذلك في مواضع قليلة في تسعة مواضع ، تميزت بأن المجرور المقدم في معظمها هو لفظ الجلالة أو ضمير يعود إليه ، وذلك كما يلي :

- قال تعالى " **وإِلَى اللهِ تُرجع الأمور** "(13) .

---

(1) المائدة : 78 . (2) البقرة : 232 . (3) النساء : 24 .

(4) إعراب القرآن للدرويش:345/1. (5) البقرة : 258 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(6) إعراب القرآن للدرويش:194/5. (7) إعراب القرآن للنحاس:332/1. (8) إعراب القرآن للنحاس:35/2.

(9) الزخرف : 31 . (10) الكشاف:485/3 انظر الملحق. (11) النور : 3 .

(12) البحر المحيط : 11/8 ، وانظر الملحق . (13) البقرة : 210 .

(إلى الله) صرح باسم الله لأنه أفخم وأعظم وأوضح ، وإنما هي إعلام بأن الله إليه تصير الأمور كلها ، لا إلى غيره ، إذ هو المنفرد بالمجازاة ، ويضيف أبو حيان إلى ذلك : الاختصاص ، فقد أُخْتُص بذلك اليوم لانفراده فيه بالتصرف والحكم والملك(1) .

- وقال تعالى " **فِيهِ يغَاثُ الناس** "(2) .

بشرهم الله بعد الفراغ من تأويل الرؤيا بمجيء العام الثامن مباركاً خصيباً كثير الخير، غزير النعم . وهذا فيه تفضيل بحال العام بأنه فيه يغاث الناس ، وفيه يعصرون(3) ، ومعناه : يغيثهم الله ويغيث بعضهم بعضاً(4) .

5- أفعال مبنية للمجهول تتعدى إلى مفعولين :

وقد ذكر النحاة ، أن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، يقام أحدهما نائباً عن الفاعل ويبقى الثاني منصوباً ، والأصل في النيابة عن الفاعل أن يقوم المفعول الأول ، وأما الثاني فمنعه بعض النحاة ، وأجازه آخرون إذا ظهر القصد أو أمن اللبس ، وقد جاء في مائتين وثمانين موضعاً ، تقريباً وذلك كما يلي :

أ) نائب الفاعل (ظاهر) والمفعول الثاني (ظاهر) : وقد جاء ذلك في تسعة مواضع :

- قال تعالى " **إنما يوفى الصابرون أجرهم** "(5) . (الصابرون) نائب فاعل ، وأجرهم مفعول به ثان(6) .

ب) المفعول به الثاني (ظاهر) ونائب الفاعل ضمير متصل :

1- واو الجماعة : وقد جاء ذلك في اثنى عشر موطناً .

- قال تعالى " **نَبذَ فَرِيقٌ من الذِين أُوتُوا الْكِتَاب** "(7) .

(الكتاب) مفعول أوتوا(8) ، وهو مفعول ثان لأوتوا على مذهب الجمهور ، ومفعول أول على مذهب السهيلي(9) ، والرأي الأول أرجح .

2- تاء الفاعل : وقد جاء ذلك في أربعة مواضع :

- قال تعالى " **قالَ قَد أُوتِيتَ سؤْلَكَ يا موسى** "(10) .

---

(1) البحر المحيط : 247/2 . (2) يوسف : 49 . (3) البحر المحيط : 286/6 .

(4) الكشاف : 325/2 . (5) الزمر : 10 .

(6) إعراب القرآن للدرويش:399/8 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق . (7) البقرة : 101 .

(8) التبيان : 54/1 . (9) البحر المحيط : 521/1 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(10) طه : 36 .

(أوتيت) فعل ماض مبني للمجهول ، و(التاء) نائب فاعل ، و(سؤلك) مفعول به ثان لأوتيت(1) .

3- نا الفاعلين : وقد جاء ذلك في خمسة مواضع :

- قال تعالى " **علمنَا منطِقَ الطير** "(2) .

(علمنا) فعل ماض مبني للمجهول ، و(نا الفاعلين) نائب فاعل ، و(منطق الطير) مفعول به ثان(3) .

ج) نائب الفاعل ضمير متصل :

1- واو الجماعة : المفعول الثاني (الهاء) ، وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع :

- قال تعالى " **وما اخْتَلَفَ فِيهِ إلا الذِين أُوتُوه** "(4) .

أي : إلا الذين أوتوا الكتاب المنزل لإزالة الاختلاف(5) . والذين أوتوه هم أرباب العلم والدراسة ، وخصهم بالذكر تنبيهاً منه على شفاعة فعلهم في الاختلاف(6) .

2- تاء الفاعل : المفعول الثاني (الهاء) ، وقد ورد ذلك في موضع واحد :

- قال تعالى "**إنما أُوتِيتُه على عِلْمٍ عِنْدِي** "(7) .

(أوتيته) فعل ماض مبني للمجهول ، و(التاء) نائب فاعل ، و(الهاء) مفعول به ثان(8).

3- تاء الفاعل ، والمفعول الثاني (ها) : وقد جاء ذلك في موضعين :

- قال تعالى " **ونُودوا أن تِلْكُم الْجنةُ أُورِثْتُموها** "(9) .

4- نائب الفاعل (ألف الاثنين) والثاني (الهاء) :

- قال تعالى " **قالَ لا يأْتِيكُما طَعام تُرزقَانِهِ** "(10) .

د) نائب الفاعل (ضمير مستتر) والمفعول الثاني ظاهر :

1- هو ، وقد جاء ذلك في خمسة مواضع :

- قال تعالى " **ومن يؤْتَ الْحِكْمةَ فَقَد أُوتِي خَيرا كَثِيرا** "(11) .

---

(1) إعراب القرآن للدرويش : 189/6-190 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(2) النمل : 16 . (3) إعراب القرآن للدرويش:179/7ولمزيد من الشواهد انظر الملحق.

(4) البقرة : 213 . (5) الكشاف : 355/1 .

(6) البحر المحيط : 367/1 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(7) القصص : 78 . (8) إعراب القرآن للدرويش : 375/7 .

(9) الأعراف : 43 وانظر : الزخرف : 72 . (10) يوسف : 37 .

(11) البقرة : 269 .

2- أنا ، وقد جاء ذلك في موضعين :

- قال تعالى " **وقالَ لأوتَين مالاً** "(1) .

3- نحن ، وقد ورد ذلك في موضعين :

- قال تعالى " **لن نؤْمِن حتى نُؤْتَى مِثْلَ ما أُوتِي رسلُ اللّهِ** "(2) .

4- هي ، وقد ورد ذلك مرة واحدة :

- قال تعالى " **عينًا فِيها تُسمى سلْسبِيلاً** "(3) .

هـ) نائب الفاعل ضمير مستتر، والمفعول الثاني ضمير متصل، وقد جاء ذلك مرة واحدة:

- قال تعالى " **وإن لك موعِدا لن تُخْلَفه** "(4) .

و) نائب الفاعل ضمير متصل ، والمفعول الثاني مجرور بحرف جر زائد ، وقد ورد ذلك ثلاث مرات :

- قال تعالى " **يحلون فِيها مِن أَساور مِن ذَهبٍ** "(5) .

(من أساور) يجوز أن تكون (من) زائدة(6) ، وقال النحاس : (من أساور) في موضع نصب لأنه خبر ما لم يسم فاعل(7) .

ز) المفعول الثاني ضمير متصل مقدم على نائب الفاعل الظاهر : وقد ورد ذلك مرة واحدة:

- قال تعالى " **وسيجنبها الأتْقَى** "(8) .

ح) المفعول به الثاني ضمير متصل ، ونائب الفاعل (ظاهر) محصور بإلا ، وقد جاء ذلك في أربعة مواضع :

- قال تعالى " **ولا يلقاها إلا الصابِرون** "(9) .

(يلقاها) فعل مضارع مبني للمجهول ، و(الهاء) مفعول به ثان ، وإلا حرف حصر و(الصابرون) نائب فاعل مؤخر ، وهو المفعول الأول(10) .

ط) المفعول الثاني محذوف : والمفعول الأول (اسم ظاهر) نائب الفاعل :

وقد جاء ذلك في ثمانية عشر موضعاً ، وهذا يتوافق مع ما ذكره النحاة من أن حذف المفعول كثير في القرآن الكريم :

- قال تعالى " **مثلُ الْجنةِ الِتي وعِد الْمتقُون** "(11) ، أي : إياها .

---

(1) مريم : 77 . (2) الأنعام : 124 . (3) الإنسان : 18 .

(4) طه : 97 . (5) الكهف . (6) التبيان : 102/2.

(7) إعراب القرآن للنحاس: 455/2 ولمزيد من الشواهد انظر الملحق. (8) الليل : 17 .

(9) القصص : 80 . (10) إعراب القرآن للدرويش : 377/7 . (11) محمد : 15 .

- وقال تعالى " **فَإِن أُعطُوا مِنْها رضوا** "(1) ، أي : شيئاً .
- وقال تعالى " **أم تُرِيدون أن تَسأَلُوا رسولكم كما سئِلَ موسى** "(2) ، أي : سؤالاً، أو شيئاً.

6- قيام المفعول الثاني مقام الفاعل :

سبق الحديث عن إقامة المفعول الأول نائباً عن الفاعل ، وقد رأينا أن المفعول الثاني قد أجاز بعض النحاة إقامته نائباً عن الفاعل ، وقد ورد في القرآن الكريم ثلاثة مواضع اختلف فيها النحاة هل نائب الفاعل هو المفعول الأول ، أم المفعول الثاني ، وذلك كما يلي :

- قال تعالى " **وأُحضِرتِ الأنفُس الشح** "(3) .

يقول العكبري : أحضرت يتعدى على مفعولين ، والمفعول الأول (الأنفس) ، وهو القائم مقام الفاعل(4) ، ويؤيد هذا المذهب أبو حيان يقول : التركيب يقتضي أن الأنفس جعلت حاضرة للشح لا تغيب عنه ، لأن الأنفس مفعول الذي لم يسم فاعله ، وهي التي كانت فاعله قبل دخول همزة النقل ، على أنه يجوز عند الجمهور في هذا الباب إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل ، والأولى في ذلك هو حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه(5) .

7- قيام المفعول الثاني مقام الفاعل مع حذف المفعول الأول :

- قال تعالى " **وحمِلتِ الأرض والجِبالُ** "(6) .

جوز أبو حيان أن تكون الأرض والجبال المفعول الأول أقيم مقام الفاعل ، والثاني محذوف ، أي : ريحاً وملائكة أو قدرة ، ولكنه يعود فيجوز أن يكون الثاني أقيم مقام الفاعل، والأول الفاعل ، والأول محذوف(7) . أما ابن جنى في المحتسب فلا يشك في أن (الأرض) مفعول ثان أقيم مقام الفاعل ، والثاني محذوف ، يقول : ذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني ، حتى كأنه في الأصل : وحملنا قدرتنا أو ملكاً من ملائكتنا ، أو نحو ذلك – الأرض، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني ، فبنى له ، فقيل : فحملت الأرض ، ولو جئت بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه ، فقلت : فحملت قدرتنا الأرض(8) .

والواضح مما سبق اختلاف النحاة في إقامة المفعول الثاني ، إلا أن الراجح هو إقامة المفعول به الأول مع وجود الثاني ، وجواز إقامة الثاني مع وجود الأول على ندرة ذلك في القرآن الكريم ، يقول ابن جنى(9) : يجوز مع استيفاء المفعول الأول أن يبنى الفعل للمفعول

---

(1) التوبة : 58 .　　(2) البقرة:108،ولمزيد من الشواهد انظر الملحق. (3) النساء : 128 .
(4) التبيان : 197/1 .　　(5) البحر المحيط : 88/4 .　　(6) الحاقة : 14 .
(7) البحر المحيط: 257/10-258.　　(8) المحتسب :328/2-329.
(9) السابق .

الثاني ، فتقول : أُلبست الجبةُ زيداً ، على طريق القلب للاتساع ، وارتفاع الشك ، فإذا حذف المفعول الأول وجب إقامة المفعول الثاني ، لأنك لو قلت : أُطعم الخبز زيداً ثم حذفت زيداً ، فلا تجد بداً من إقامة الأول مقام الفاعل ، فتقول : أُطعم الخبز .

ب- ضميراً :

وقد ورد نائب الفاعل في القرآن الكريم ضميراً مستتراً وضميراً متصلاً ، وقد ورد ذلك في سبعمائة وثلاثة وثلاثين موضعاً ، وذلك كما يلي :

1- ضمير متصل : وقد جاء في أربعمائة وثلاثة وسبعين موضعاً ، متفرقاً بين تاء الفاعل ، وواو الجماعة ، و(نا) الفاعلين ونون النسوة ، وإليكم توضيح ذلك :

أ) واو الجماعة ، وهي أعلى الضمائر المتصلة تواتراً نائباً عن الفاعل ، إذ جاءت في ثلاثمائة وواحد وسبعين موضعاً ، وذلك كما يلي :

- قال تعالى " **وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهاً** "(1) . (أوتوا) مبنياً للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به(2) .
- وقال تعالى " **قَالَ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ** "(3) .
- وقال تعالى " **يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْئًا وَلا هُمْ يُنصَرُونَ** "(4) .

ب) تاء الفاعل ، وقد جاء ذلك في ثمانية وأربعين موضعاً :

- قال تعالى " **وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ** "(5) .
- وقال تعالى " **قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ** "(6) .

ج) ناء الفاعلين ، وجاء في أحد عشر موضعاً :

- قال تعالى " **إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ** "(7) .

د) نون النسوة ، وجاءت في موضعين :

- قال تعالى " **ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ** "(8) .

هـ) ألف الاثنين ، وقد جاءت في موضع واحد فقط :

- قال تعالى " **قَالَ لا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ** "(9) .

---

(1) البقرة : 25 . (2) البحر المحيط : 187/1 . (3) الأعراف : 4 .

(4) الدخان : 41 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق . (5) مريم : 33 .

(6) الزمر : 11 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق . (7) هود: 70، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق. (8) الأحزاب: 59 ، وانظر: النساء 25 . (9) يوسف : 37 .

2- ضمير مستتر ، وقد جاء نائب الفاعل ضميراً مستتراً في مائتين وستين موضعاً ، وذلك كما يلي :

أ) هو ، وجاء في مائة وتسعين موضعاً :

- قال تعالى " **والذين يؤمنون بما أُنزلَ إليك وما أُنزلَ من قبلك** "(1) .
- وقال تعالى " **إلا أن يسجن أو عذاب أليم** "(2) .
- وقال تعالى " **ومنكم من يتوفى من قبلُ** "(3) .

ب) هي : وجاء في اثنين وخمسين موضعاً :

- قال تعالى " **أُعِدتْ للكافرين** "(4) .
- وقال تعالى " **عينًا فيها تُسمى سلسبيلاً** "(5) .

ج) أنت : وجاء في سبعة مواضع :

- قال تعالى " **فاصدع بما تُؤمر** "(6) .

د) نحن : وجاء في ستة مواضع :

- قال تعالى " **يا ليتنا نُرد ولا نُكذب** "(7) .

هـ) أنا : وجاء في خمسة مواضع :

- قال تعالى " **ويوم أُبعثُ حيا** "(8) .

والملاحظ على نائب الفاعل (الضمير) ، أنه قد تواتراً متصلاً أكثر من تواتره مستتراً، وأن أكثر الضمائر المتصلة تواتراً واو الجماعة وأقلها ألف الاثنين ، وأن أكثر الضمائر المستترة (هو) وأقلها (أنا) وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على جماعية الحديث في القرآن الكريم الذي نزل للناس كافة .

2) الجار والمجرور :

وقد ورد الجار والمجرور نائباً عن الفاعل في سبعة وخمسين موضعاً تقريباً ، وذلك لأن بعض الآيات تخضع لاختلاف النحاة في كون الجار والمجرور هو النائب عن الفاعل أم أنه ضمير مستتر ، وسنحاول توضيح ذلك :

---

(1) البقرة : 4 . (2) يوسف : 25 . (3) غافر : 67 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(4) البقرة : 24 . (5) الإنسان : 18 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(6) الحجر : 94 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(7) الأنعام : 27 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق . (8) مريم : 33 .

(9) الرحمن : 44 .

- قال تعالى " **يعرفُ المجرمون بسيماهم فيؤْخذُ بالنواصي والأقْدامِ** "[9] .

(يؤخذ) متعد إلى مفعول بنفسه ، وحذف الفاعل والمفعول ، وأقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، مضمناً معنى ما يعدى بالباء[1] .

- وقال تعالى " **أُذِنَ للذين يقاتَلُون بأنهم ظُلِموا** "[2] .

(أذن) بالضم ، والمأذون فيه محذوف ، أي : في القتال[3] .

- وقال تعالى " **يوم يحمى عليها في نار جهنم** "[4] .

(عليها) في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل[5] .

- وقال تعالى " **إذَا سمِعتُم آياتِ اللّهِ يكفَر بها ويستَهزأُ بها فلا تقْعدوا** "[6] .

التقدير : يكفر بها أحد ، فحذف الفاعل وأقام الجار والمجرور مقامه[7] .

- وقال تعالى " **وأقْرِضوا الله قرضا حسنًا يضاعفُ لهم** "[8] .

(يضاعف لهم) الجار والمجرور هو القائم مقام الفاعل ، فلا ضمير في الفعل ، وقيل فيه ضمير ، أي : يضاعف لهم التصديق ، أي : أجره[9] .

ونلاحظ مما سبق أن الجار والمجرور يقام نائباً عن الفاعل المحذوف لفعل متعدٍ حذف فاعله ومفعوله ، أو لفعل لازم حذف فاعله ، وأن الشرط في ذلك بعد أن يقوم الجار والمجرور بإكمال معنى الفعل المبني للمجهول ، وقد تحدثنا – سابقاً – عن قيام الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لاسم المفعول[10] ، إلا أن ذلك قد ورد قليلاً جداً . ذلك أن تواتر الفعل بشكل عام أكثر من تواتر اسم المفعول ، ولذلك فإن إقامة الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لفعل مبني للمجهول أكثر من إقامته لاسم المفعول .

3) الظرف :

اختلف النحاة في مجيء الظرف نائباً عن الفاعل ، فذكروا في بعض الآيات أن النائب عن الفاعل هو الظرف ، وذكر آخرون أن النائب عن الفاعل هو ضمير المصدر ، ووردت بعض الآيات بالبناء للمعلوم إلا أنها قد وردت في قراءة أخرى بالبناء للمجهول ونائب الفاعل فيها الظرف وسنوضح ذلك كما يلي :

---

(1) البحر المحيط : 66/10-67 .
(2) الحج : 39 .
(3) البحر المحيط : 515/7 .
(4) التوبة : 35 .
(5) التبيان : 14/2 .
(6) النساء : 40 .
(7) التبيان : 198/1 .
(8) الحديد : 57 .
(9) التبيان : 256/2 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .
(10) راجع ص : 18 .
(11) الأنعام : 16 .

- قال تعالى " **من يصرفْ عنْه يومئذٍ فقد رحِمه** "(11) .

ذكر العكبري(1) أن (يصرف) يقرأ بضم الياء وفتح الراء على ما لم يسم فاعله ، وفي القائم مقام الفاعل وجهان :

1- يومئذ ، أي : عذاب يومئذ فحذف المضاف ، ويومئذ مبني على الفتح .

2- ضمير يعود إلى المصدر (العذاب) .

وقد أيد الزمخشري الوجه الثاني قال : من يصرف عنه ، (العذاب)(2) .

- وقال تعالى " **وحِيلَ بينَهم وبين ما يشْتَهون** "(3) .

قال النحاس : أي : حيل بينهم وبين النحاة من العذاب ، وقيل : حيل بينهم وبين ما يشتهونه في الدنيا من أموالهم وأهليهم(4) . وجاء في البحر المحيط : قال الحوفي : الظرف قائم مقام اسم ما لم يسم فاعله ، ويرد أبو حيان ذلك بقول : لو كان على ما ذكر ، لكان مرفوعاً ، ويستطرد قائلاً : وإنما يخرج ما ورد من نحو هذا على أن القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر الدال عليه ، وحيل هو ، أي : الحول ، ولكونه أضمر لم يكون مصدراً مؤكداً ، فجاز أن يقام مقام الفاعل(5) .

- وقال تعالى " **وإذَا دعوا إلى اللهِ ورسولِهِ لِيحكُم بينَهم** "(6) .

قرأ أبو جعفر (ليحكم) في الموضعين مبنياً للمفعول ، والمفعول الذي لم يسم فاعل هو ضمير المصدر(7) ، أي : ليحكم هو ، أي : الحكم ، ومثله : جمع بينهما ، وأُلف بينهما ، وقوله تعالى " وحيل بينهم "(8) .

- وقال تعالى " **حتى إذَا ساوى بين الصدفَين** "(9) .

قرأ الجمهور (ساوى) وقرأ ابن أبي أمية (سوى) مبنياً للمفعول(10) .

- وقال تعالى " **يوم القِيامةِ يفْصِلُ بينَكُم** "(11) .

يقول العكبري(12) : القائم مقام الفاعل (بينكم) كما ذكرنا في قوله تعالى " لقد تقطع بينكم " وقال أبو حيان : قرأ الجمهور؛ (يفصل) مبنيا للمفعول والمرفوع نائب عن الفاعل ،

---

(1) التبيان : 237/1 .

(2) الكشاف : 9/2 .

(3) سبأ : 54 .

(4) إعراب القرآن للنحاس:357/3.

(5) البحر المحيط : 567/8 .

(6) النور : 48 ، 51 .

(7) سبأ : 54 .

(8) البحر المحيط : 227/7 .

(9) البحر المحيط :61/8-62.

(10) الكهف : 96 .

(11) الممتحنة : 3 .

(12) التبيان : 259/1 .

(13) البحر المحيط : 154/10 .

إما (بينكم) ، وهو مبني على الفتح لإضافته إلى مبني ، وإما ضمير المصدر المفهوم من يفصل ، أي : يفصل هو ، أي : الفصل(13) .

ويتضح مما سبق اختلاف النحاة في القراءات ، التي قرأها البعض مبنياً للمعلوم ، والبعض الآخر مبنياً للمجهول ، واختلافهم في نائب الفاعل فهو إما الظرف أو ضمير المصدر .

4) المصدر :

إن الملاحظ بعد استقراء القرآن الكريم هو قلة ورود المصدر نائباً عن الفاعل ، وأن بعض الآيات قد اختلف فيها النحاة ، ولذلك فإن المصدر الحقيقي لم يرد في القرآن نائباً عن الفاعل إلا مرة واحدة ، وهي :

- قال تعالى " **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصورِ نَفْخَةٌ واحِدةٌ** "(1) .

قرأ الجمهور : نفخة واحدة ، برفعهما ، وقال ابن عطية : لما نعت صح رفعه(2) .

وقد وردت آيتان قد تأمل فيهما النحاة نائب المفعول المطلق على أنه مصدر :

- قال تعالى " **فَمن عفِيَ له مِن أَخِيهِ شَيء فَاتباع بِالْمعروفِ** "(3) .

(شيء) هو المفعول الذي لم يسم فاعله ، وهو بمعنى المصدر ، وبنى (عفا) للمفعول، وإن كان لازماً ، لأن اللازم يتعدى إلى المصدر(4) .

- وقال تعالى " **ثُم نُفِخَ فِيهِ أُخْرى فَإِذَا هم قِيام** "(5) .

(أخرى) في موضع رفع قام مقام الفاعل ، وتحتمل أن تكون في موضع نصب ، والجار والمجرور هو القائم مقام الفاعل(6) .

وعلى ذلك فإن ورود المصدر نائباً عن الفاعل قليل جداً بل نادر ، وأن الآيات التي أوردها النحاة تأولوا بعضها على أن الجار والمجرور هو النائب عن الفاعل .

5) الجملة :

لقد اختلف النحاة في قيام الجملة مقام نائب الفاعل ، إذ لا يجوز على مذهب البصريين في الجملة أن تقع موقع ما لم يسم فاعله ، وهو القائم مقام الفاعل ، فكما أن الجمل

---

(1) الحاقة : 13 .　(2) راجع: البحر المحيط:257/10، إعراب القرآن للنحاس : 21/5.

(3) البقرة : 178 .　(4) البحر المحيط : 148/2 .　(5) الزمر : 68 .

(6) البحر المحيط : 222/9 .

لا تقوم مقام الفاعل – عندهم – فكذلك لا تقوم مقام ما ناب عنه ، أما أهل الكوفة فلهم مذهبان في ذلك ؛ أحدهما : أنه لا يجوز الإسناد إلى الجملة اللفظية مطلقاً . والثاني : أنه لا يجوز إلا إن كان مما يصح تعليقه .

جاء في المغنى : واختلاف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقاً – وهذا مذهب أهل البصرة – وأجازه آخرون(1) .

وإن استقراء القرآن الكريم يوضح أن الجمل التي تقع نائباً عن الفاعل والتي اختلف النحاة في تأويلها تنقسم إلى أقسام ، وذلك كما يلي :

1- المحكية بالقول :

وقد أجاز بعض النحاة أن تقع الجملة المحكية بالقول نائباً عن الفاعل لأنها تؤول بمصدر ، أما البصريون فيمنعون ذلك ، وقد وردت الجملة المحكية في القرآن الكريم بعد الفعل الماضي المبني للمجهول (قيل) في ثمانية وأربعين موطناً ، ووردت بعد الفعل المضارع المبني للمجهول (يقال) مرة واحدة ، وقد اختلفت الجملة الواقعة بعد فعل القول المبني للمجهول إلى : جملة اسمية أو فعلية أو جملة النداء ، وذلك كما يلي :

أ) جملة فعلية بعد فعل القول المبني للمجهول: وقد وردت في ثلاثين موضعاً، وذلك كما يلي:

- قال تعالى " **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ** "(2) .

قال العكبري : المفعول القائم مقام الفاعل مصدر ، وهو : القول ، وأضمر لأن الجملة بعده تفسره ، والتقدير : وإذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا ، وقيل : لهم هو القائم مقام الفاعل وهو بعيد لأن الكلام لا يتم به ، ولا يجوز أن يكون قوله : لا تفسدوا قائماً مقام الفاعل، لأن الجملة لا تكون فاعلاً فلا تقوم مقام الفاعل(3) .

ويتابع صاحب البحر المحيط ذلك يقول : والمفعول الذي لم يسم فاعله ، فظاهر الكلام أنها الجملة المصدرة بحرف النهي ، وهي : لا تفسدوا في الأرض ، إلا أن ذلك لا يجوز إلا على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جملة ، وليس مذهب جمهور البصريين(4) .

وقد جعل الزمخشري المفعول الذي لم يسم فاعله الجملة ، وجعل ذلك من باب الإسناد اللفظي(5) .

---

(1) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري (-761هـ) ، ت : د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5 ، 1979م ، ص : 559.

(2) البقرة : 11 .　(3) التبيان : 18/1 .　(4) البحر المحيط : 105/1-106 ولمزيد من الشواهد انظر الملحق. (5) الكشاف : 81/1 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

(6) الزمر : 75 .　(7) إعراب القرآن للدرويش : 450/8 .

ب) جملة اسمية : وقد وردت في أحد عشر موضعاً :

- قال تعالى " **وقِيلَ الْحمد لِلهِ رب الْعالَمِين** "(6) .

جملة (الحمد لله رب العالمين) مقول القول في موضع رفع(7) .

- وقال تعالى " **وإِذَا قِيلَ لَهم ماذَا أَنزلَ ربكُم قَالُواْ أَساطِير الأَولِين** "(1) .

(ماذا أنزل) ليس معمولاً لقيل على مذهب البصريين ، لأنه جملة ، والجملة لا تقع موقع المفعول الذي لم يسم فاعله ، كما لا تقع موقع الفاعل(2) .

ج) جملة نداء :

- قال تعالى " **قِيلَ يا نُوح اهبِطْ بِسلاَمٍ منا** "(3) .

(يا) و(نوح) في موضع رفع لوقوعهما موقع الفاعل ، وقيل : القائم مقام الفاعل مضمر ، والنداء مفسر له ، أي : قيل قول ، أو قيل : هو يا نوح(4) .

د) الفعل (يقال) :

- قال تعالى " **ثُم يقَالُ هذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبون** "(5) .

ويعارض أبو حيان قول ابن عطية ، أن جملة (هذا الذي) هو المفعول الذي لم يسم فاعله(6) .

2- أفعال أخرى :

- قال تعالى " **فَلَما أَتَاها نُودِي يا موسى ، إِنِّي أَنَا ربك** "(7) .

(نودي) المفعول القائم مقام الفاعل مضمر ، أي : نودي موسى ، وقيل : هو المصدر، أي : نودي النداء ، وما بعده مفسر له ، و(يا موسى) لا يقوم مقام الفاعل لأنه جملة(8) .

3- مصدر مؤول نائب فاعل : وقد ورد ذلك في ثمانية مواضع :

- قال تعالى " **وأُوحِي إِلَى نُوحٍ أَنَّه لَن يؤْمِن مِن قَومِك** "(9) . (إنه) في موضع رفع بأوحى(10) .

---

(1) النحل : 24 .
(2) البحر المحيط : 519/6 ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .
(3) هود : 48 .
(4) التبيان : 4/2 .
(5) المطففين : 17 .
(6) البحر المحيط : 429/10 .
(7) طه : 11-12 .
(8) التبيان: 119/2،وانظر:الكهف:110.
(9) هود : 36 .
(10) التبيان : 38/2 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

ومما سبق يتبين الاختلاف الشديد بين النحاة في قيام الجملة (اسمية ، فعلية ، نداء) أو المصدر المؤول نائباً عن الفاعل ، والذي نخلص إليه أنه يجوز وقوع الجملة (اسمية ، فعلية، نداء) نائباً عن الفاعل وخاصة إذا وقعت بعد القول المبني للمجهول ، والسبب في ذلك أنها تقع بعد القول المبني للمعلوم في محل نصب مقول القول ، وما دام الأمر كذلك ، فيجوز أن تقع نائباً عن الفاعل ، أما الجملة التي تقع بعد فعل مبني للمجهول غير فعل القول ، فإذا أولت بمفرد جاز أن تقع نائباً عن الفاعل ، أما المصدر المؤول فلا خلاف في قيامه نائباً عن الفاعل جرياً على المصدر الأصلي ، وذلك لأن المؤول قد يقع مبتدأ ، فاعلاً ، مفعولاً به ، فما المانع في وقوعه نائباً عن الفاعل ؟ .

والذي يؤيد ما ذهبنا إليه أن النحاة قد وقعوا في خلط في هذا الموضوع ، فأبو حيان يذكر الآراء دون أن يرجح رأياً على آخر ، أما الزمخشري ، فهو مع من قال بوقوع الجملة نائباً عن الفاعل بالإسناد اللفظي ، أما العكبري ، فهو مرة يذكر أن قوله تعالى " يا نوح " يقع نائباً عن الفاعل ، وأن قوله تعالى " يا موسى " لا يقوم مقام الفاعل لأنه جملة ، وللخروج من هذا الخلاف فلا بأس من إجازة وقوع الجملة نائباً عن الفاعل .

6) نائب فاعل لفعل محذوف :

اتفق النحاة على أن الفاعل يحذف عامله ، وأن هذا الحذف ينقسم إلى قسمين : جائز وواجب ، ويسير نائب الفاعل على حكم الفاعل لأنه ينوب عنه ويأخذ أحكامه فيحذف عامل نائب الفاعل جوازاً ووجوباً :

فالجائز إذا كان جواباً عن سؤال ، نحو : من ضرب ؟ فتقول : ضرب زيد أو زيد .

أما الحذف الواجب ، فإذا جاء نائب الفاعل بعد (إن) و(إذا) الشرطيتين ولم يرد في القرآن الكريم الحذف الجائز ، إنما ورد الحذف الواجب ، وذلك بعد (إذا) الظرفية الشرطية ، وذلك في سبعة عشر موضعاً :

- قال تعالى " **فَإِذَا النجوم طُمِستْ** "(1) .

---

(1) المرسلات : 8 . (2) إعراب القرآن للنحاس : 114/5 .

(3) التبيان : 278/2 . (4) التكوير : 1 . (5) الكشاف : 221/4 .

(6) البحر المحيط : 414/10 ، ولمزيد من الشواهد انظر الملحق .

رفعت النجوم بإضمار فعل مثل هذا ، لأن إذا ههنا بمنزلة حروف المجازاة(2) .

والتقدير : فإذا طمست النجوم ، ثم حذف الفعل استغناء عنه بما بعده ، وقال الكوفيون : الاسم بعد إذا مبتدأ ، وهو بعيد لما في إذا من معنى الشرط المتقاضي بالفعل(3) .

- وقال تعالى " **إِذَا الشمس كُوِرتْ** "(4) .

قال الزمخشري(5) : الشمس مرفوعة على الفاعلية بفعل مضمر يفسره (كورت) ، لأن إذا يطلب الفعل لما فيه معنى الشرط ، ويقول أبو حيان(6) : إن الزمخشري يسمي المفعول الذي لم يسم فاعله فاعلاً ، ويجوز عند الكوفيين والأخفش رفع الشمس على الابتداء، لأنهم يجيزون أن تجيء الجملة الاسمية بعد إذا ، نحو : إذا زيد يكرمك فأكرمه .

وقد ورد في القرآن الكريم حذف عامل نائب الفاعل ، والذي هو يقال وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع ، وهي :

- قال تعالى " **هذَا ما كنَزتُم لأنفُسِكُم** "(1) .

يقول النحاس (هذا ما كنزتم) ، أي : يقال(2) : ويتابع أبو حيان فيقول : أي يقال لهم وقت الكي ، على إضمار القول(3) .

- وقال تعالى " **أَذْهبتُم طَيباتِكُم فِي حياتِكُم الدنْيا** "(4) .

جملة (أذهبتم) نائب فاعل لفعل محذوف بالتقدير : يقال لهم أذهبتم(5) .

- وقال تعالى " **أَليس هذَا بِالْحق** "(6) .

(أليس هذا بالحق) ، أي : يقال لهم ، والإشارة بهذا إلى العذاب(7) .

7) نائب فاعل محذوف :

وهذا من الأشياء القليلة في نائب الفاعل إذ حذف نائب الفاعل ، وهو جملة مرة واحدة بالرغم من اختلاف النحاة في ورود نائب الفاعل جملة :

- قال تعالى " **وقِيلَ بعداً للْقَومِ الظالِمين** "(8) .

(بعداً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره ابعدوا(9) . فبنى الفعل للمفعول وحذف الفاعل للعلم به ، ومعنى بعداً : هلاكاً ، يقال : بعد يبعد بعداً ، وبعداً إذا هلك(10) .

---

(1) التوبة : 35 . (2) إعراب القرآن للنحاس:213/2 . (3) البحر المحيط : 413/5 ، وراجع الكشاف : 188/1 . (4) الأحقاف : 20 . (5) التبيان : 235/2 .

(6) الأحقاف : 34 . (7) البحر المحيط : 415/9 . (8) هود : 44 .

(9) التبيان : 40/2 . (10) البحر المحيط : 161/6 . (11) فاطر : 36 .

(12) التبيان : 56/1 . (13) التأويل النحوي في القرآن الكريم ، تأليف : د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1984 ، ج1 ، ص : 38 .

والذي جوز ذلك هو أن الفعل المحذوف نائباً عن الفاعل هو الجمل المحكية بـالقول التي سبق أن قلنا إنها تقع نائباً عن الفاعل .

وقد ورد حذف نائب الفاعل منعاً للتكرار ، وذلك فيما يلي :

- قال تعالى " **والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا** "(11) .

أي : لا يقضى عليهم الموتُ فيموتوا(12) ، فنائب الفاعل محذوف ، وحسن حذفه لأنه لو قيل لا يقضى عليه الموت فيموتون ، كان تكريراً يغنى من جميعه بعضه(13) .

8) نائب فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً :

وقد ورد ذلك في موضعين فقط مجرورين بحرف الجر الزائد (من) :

- قال تعالى " **أن ينزل عليكم من خير من ربكم** "(1) .

(من خير) من زائدة ، وموضع (من خير) الرفع(2) ، والتقدير : أن ينزل عليكم طير، اسم ما لم يسم فاعله(3) .

- وقال تعالى " **وما يعمر من معمر** "(4) . (من معمر) من زائدة(5) .

ويتضح مما سبق أن هناك قواعد في نائب الفاعل لم ترد عند النحاة من ذلك : قيـام الجملة بأقسامها المختلفة ، اسمية ، فعلية ، نداء ، المحكية بالقول نائباً عن الفاعل ، وكـذلك قيام المصدر المؤول نائباً عن الفاعل ، إذ تحدثوا عن قيام المصدر الأصلي نائباً عن الفاعل، لكننا وجدنا أن المصدر المؤول يقع في القرآن نائباً عن الفاعل ، أما حـذف عامـل نائـب الفاعل، فقد أغفله النحاة عند حديثهم عن نائب الفاعل ، إلا أنهم تحدثوا عن حذف العامل مع الفاعل ، وما ينطبق على الفاعل ينطبق على نائب الفاعل ، إذ إنه يأخذ أحكامه ، وقـد ورد حذف نائب الفاعل (تأويلاً) مرة واحدة في القرآن الكريم ، مع أن النحاة لا يجيـزون ذلـك جرياً على عدم جواز حذف الفاعل ، وكذلك ورد نائب الفاعل مجروراً بمن الزائدة ، ومـن ذلك يتضح مدى حاجتنا إلى مراجعة الدرس النحوي ، لإزالة ما به من شوائب وإكمال ما به من نقص إن وجدت وذلك بالمقارنة بما جرى على اللسان العربي ، وخاصة القرآن الكـريم الذي نزل بلسان العرب .

---

(1) البقرة : 105 .

(2) التبيان : 56/1 .

(3) إعراب القرآن للنحـاس : 254/1 .

(4) فاطر : 11 .

(5) البحر المحيط : 20/9 .

خاتمة

وبعد فيجمل بنا أن نلقي نظرة سريعة على معالم البحث وما حققه من نتائج ، فقد قمنا من خلال هذا البحث باستصفاء صورة نائب الفاعل عند النحاة ، ومن خلال القرآن الكريم ، فلم نجد تنافراً أو تضاداً ، إنما كان الاختلاف في أمور فرعية ذكرها النحاة ولم ترد في القرآن الكريم ، وأمور لم ترد عند النحاة ، ووردت في القرآن الكريم ، وأعتقد أن هذا شيء طبيعي لأن القرآن الكريم لا يحتوي جميع الأمور النحوية ، كما أن النحو العربي لم يجمع بين دفتيه جميع القواعد التي تحدث بها العرب بالرغم أنه يجب أن يكون كذلك .

ولما كان موضوعنا لا يعتمد على النحو فقط ، بل يعتمد على المعنى والتفسير جميعاً، فقد رأينا ما لنائب الفاعل من أهمية في توضيح المعنى ، والوصول إلى المراد ، ومن أهم ملاحظاتنا على الفعل المبني للمجهول في القرآن الكريم أنه لم يرد فعلاً ثلاثياً معتل العين وفيه إخلاص الضم ، لما له من ثقل على اللسان ، بل ورد فقط فيه إخلاص الكسر لما فيه من خفة ، وهذا أحد أهداف النحو العربي وهو تسهيل النطق . أما الفعل الماضي المبني للمجهول في القرآن الكريم ، فلم يرد ليدل على الحدث في الزمن الماضي المنقطع ، بل إنه دل على الماضي والمضارع والمستقبل .

أما اسم المفعول ، فورد في القرآن يرفع اسماً ظاهراً ، وجاراً ومجروراً نائباً عن الفاعل ، ولم يرد رافعاً مصدراً ولا ظرفاً .

أما المفعول به ، فهو من أكثر الأشياء وروداً نائباً عن الفاعل بصور مختلفة [اسماً ظاهراً ، اسم موصول ، اسم إشارة] ، وقد ورد في القرآن الكريم إقامة المفعول الأول ونصب الثاني ، ووجدنا أنه من النادر إقامة الثاني مع وجود الأول منصوباً .

أما الضمير فقد تواتر نائباً عن الفاعل متصلاً أكثر من تواتره مستتراً ، ويدل ذلك على أن الحديث في القرآن الكريم موجه إلى جماعة أكثر من توجيهه إلى الفرد ، لأن القرآن الكريم نزل للناس كافة .

أما الجار والمجرور فقد أقيم نائباً عن الفاعل لفعل متعدٍ حذف فاعله ومفعوله ، أو لفعل لازم، وذلك بإكمال معنى الفعل المبني للمجهول .

أما الظرف فهو من أقل نواب الفاعل وروداً في القرآن الكريم . وكذلك المصدر الذي لم يرد إلا مرة واحدة .

ومما لم يذكره النحاة نائباً عن الفاعل (الجملة) ، والذي رأيناه بعد استقراء القرآن الكريم هو جواز وقوع الجملة [اسمية ، فعلية ، نداء] نائباً عن الفاعل ، وذلك لجواز وقوعها في محل نصب مقول القول ، أما المصدر المؤول فلا خلاف في جواز وقوعه نائباً عن الفاعل جرياً على جواز قيام المصدر نائباً عن الفاعل .

أما حذف عامل نائب الفاعل ، وهو من الأمور التي تركها النحاة - تحدثوا فقط عن حذف عامل الفاعل – فقد وقع في القرآن الكريم جائزاً وواجباً ، وكذلك الأمر في حذف نائب الفاعل ، وهو من الأمور القليلة جداً ، إذ ورد مرة واحدة في القرآن الكريم .

مما سبق يتضح مدى حاجتنا إلى وضع نحو قرآني ، بمراجعة الدرس النحوي ، وذلك لإزالة ما به من أمور خلافية لا داعي لها ، وإكمال النقص في القاعدة النحوية من خلال القواعد التي وردت في القرآن الكريم ولم ترد عند النحاة ، وذلك لاستصفاء صورة متكاملة للأبواب النحوية المختلفة ، ويسوغ ذلك أن القرآن الكريم عربي ، ثبت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك أنه نزل على نبي عربي .